العدالة

صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

رئيس التحرير
طارق إبراهيم الكيلاني

aladala @aladel.gov.ly

16 ذو الحجة 1436هـ الموافق 30 سبتمبر 2015م

العدد (119)

وزير العدل يستقبل سفير الفلبين المعتمد لدى ليبيا

استقبل السيد مصطفى القليب وزير العدل صباح يوم الأحد الموافق 20 سبتمبر 2015م السيد «ايبلو أنجيلينو كروس» سعادة السفير ورئيس بعثة الفلبين لدى ليبيا رفقة السيد عبدالناصر منذر الملحق العمالي بالسفارة.

تناول اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين حيث أكد سعادة السفير على عمق هذه العلاقات.

السفير الفلبيني أكد أن سفارة بلاده في طرابلس ستكون مفتوحة دائماً أمام الجميع مشيداً بالوضع الأمني في ظل الحكومة الحالية وأنه أفضل بكثير من سابقاتها خلال بداية سنة 2014 م.

السفير الفلبيني أوضح أن بلاده تتطلع إلى التعاون مع ليبيا في المجالات العدلية.

في ختام اللقاء تمنى سعادة السفير للشعب الليبي كل التقدم والإزدهار.

وزير العدل يلتقي وفد مؤسسات المجتمع المدني من جمهورية تونس

أستقبل السيد مصطفي القليب وزير العدل يوم الاحد الموافق 20 سبتمبر 2015 م بديوان وزارة العدل وفداً من مؤسسات المجتمع المدني و محاميين من جمهورية تونس الشقيقة.

تناول اللقاء جملة من القضاياء و المواضيع التي تخص البلدين الشقيقتين وتقديم الحلول ودراسة المواضيع ذات الاهتمام المشترك متمنين لشعب الليبي النجاح في مسيرة البناء.

لجنة متابعة أعمال لجان التعويضات تعقد اجتماعها الخامس لسنة 2015م

عقدت لجنة متابعة أعمال لجان التعويضات يوم الثلاثاء الموافق 8 سبتمبر 2015م ، بديوان وزارة العدل اجتماعها الخامس لسنة 2015 برئاسة السيد " مصطفي القليب " وزير العدل رئيس اللجنة.

حيث استعرضت اللجنة وناقشت بنود جدول أعمالها المتضمن : " التصديق على محضر الاجتماع الرابع ومتابعة تنفيذ إجراءاته ، استعراض محضر لجنة الإشراف عن تعويضات الوحدات الإنتاجية والخدمية ، طلبات وشكاوي المواطنين " واتخذت اللجنة جملة من القرارات والتوصيات بشأنها.

تأجيل محاكمة المتهم الساعدي القذافي

أجلت الدائرة الجنائية الثانية بمحكمة استئناف طرابلس يوم الأحد 13 سبتمبر محاكمة المتهم الساعدي معمر القذافي.

وعدالة المحكمة تقرر تأجيل الجلسة إلى يوم الأحد 1 نوفمبر 2015 ،وذلك بناء على طلب فريق الدفاع للاستعداد للمرافعة مع استمرار حبس المتهم الأول وإعلان المتهم الثاني .

الهجرة غير الشرعية وعجز ليبيا على مواجهة المشكل

إن القول بأن مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا مشكلة دولية يجب أن تتضافر الجهود الدولية من أجل وضع حل لها وذلك بمساعدة ليبيا في تأمين حدودها لمنع تدفق المهاجرين من دول المنبع، وكذلك حماية شواطئها، ووقف نشاط العصابات الإجرامية التي تتربح على أرواح النَّاس قولٌ في محله ولابد منه .. إلا أن الأمر يقتضي قبل أن تتصدى حكومة الإنقاذ بمسؤوليها كافة لهذه المشكلة وألا تتحجج بحجج واهية لأنها المسؤولة الأولى المباشرة وغير المباشرة في موت الآلاف أمام السواحل الليبية بفعل مجرمي الحروب، مجرمي الأرواح والأنفس البريئة القتلة الذين لم يجدوا من يردعهم فسيقف كل مسؤول أمام اللّه ليحاسبه على عدم الوقوف أمام هؤلاء المجرمين كيف لمسؤولي الدولة أن يواجهوا ضمائرهم وقوارب الموت من الرجال والنساء والأطفال تقذف بهم أمام ناظري العالم جثثاً على سواحلنا؟، كيف يتنصلون من مسؤولية أخلاقية ودينية وقانونية تلزمهم وباعتبارهم أصحاب السلطة في الدولة أن يقفوا موقف الرجال أمام عصابات الاتجار بالبشر في الجنوب والشمال؟، كيف لهم أن يحترموا أنفسهم وهم يغضون الطرف عن هؤلاء القتلة؟، كيف ذلك وبعض المدن تدفع بالآلاف إلى الموت بسبب نهم وجشع وحوش من أبنائها وأبناء مناطق أخرى.

ومن يعتقد أن الحلول مستحيلة فهو واهمٌ فو الله إن عجز الدولة وعجز الثوار عن التصدي لهؤلاء الشراذم لهو البلاء العظيم، وإن قتالهم والثبات في وجوههم لهو الحق والعدل الذي من أجله ترخص الأنفس.

فهل تعجز الحكومة ورئاسة الأركان والبحرية الليبية عن تسيير قطع بحرية في منطقة لا تتجاوز 100 كلم وإرجاع قوارب الموت إلى الساحل؟ هل يعجز الثوار عن مهاجمة عصابات التهريب عصابات القتل والإجرام وسحقهم؟.

نحن في حاجة إلى أن نغير نظريتنا وتفكيرنا عند التعامل مع هؤلاء المهاجرين، نحن في حاجة إلى اعتبارهم ضحايا الجوع والفقر والجهل، نحن في حاجة إلى مواءمة تشريعاتنا مع القوانين الدولية في هذا الاتجاه، نحن في حاجة إلى إصدار قانون لمكافحة الاتجار بالبشر والارتباط مع دول الجوار في منظومة معلوماتية من أجل ذلك، نحن في حاجة ماسة إلى الدخول في اتفاقيات مع كل الدول من أجل هذا والدخول فعلياً في الإستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر والاستفادة من تجارب دول العالم في ذلك، نحن في حاجة إلى أن نخجل من أنفسنا ونحن نساهم في إبادة الآلاف من المهاجرين بسبب ضعفنا وجبننا ألا نتاجر في دمائهم كما كان يفعل القذافي وزبانيته كوسيلة ضغط للحصول على الاعتراف، أو المساعدات العسكرية.

يجب أن نعترف أننا في مأزق حقيقي، ومأساة حقيقية فلنتصدى لها دون خوف بقتال عصابات التهريب تجار الموت والبشر ودحرهم لأنهم يقاتلون ثورة السابع عشر من فبراير بأفعالهم، ويقتلون الإنسانية فينا بأعمالهم عليهم من اللّه ما يستحقون فلا نامتْ أعين الجبناء .. فلا نامتْ أعين الجبناء .

نوري عبدالله عبدالعاطي
مدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي وزارة العدل

اعداد : سالم الطيب

البرنامج المشترك للتعاون مع بعثة (اليونيسيف) لتطوير نظام عدالة الأحداث بليبيا

وقعتْ (اليونيسيف) على اتفاقية تعاون مع الدولة الليبية سنة 1994 ،وكانت تعمل بصفة غير مقيمة ، وبعد ثورة فبراير كانت حاضرة على الأرض من أجل الاستجابة للأمور الإنسانية خاصة المتعلقة بـ(الطفل والأسرة)،وخلال شهر فبراير من سنة 2013 وافق المجلس التنفيذي لليونيسيف على وثيقة البرنامج القطري المطور بشكل مشترك مع الدولة الليبية (2013 – 2014) والذي يحدد دعم اليونيسيف للحكومة الليبية خلال الفترة الانتقالية ويرتكز هذا الدعم أساساً على برامج مهمة مثل (التعليم ، حماية الطفل ، وإدارة المعرفة).

وفي مجال الاتفاقيات الدولية الخاصة بالطفل انضمتْ ليبيا وصادقتْ على اتفاقية حقوق الطفل وانضمت إلى البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وانضمتْ إلى البرتوكول الاختياري بشأن تورط الأطفال في نزاع مسلح وصادقتْ على الاتفاقية الخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

وفي إطار الإقليمي انضمتْ ليبيا إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

النظام القضائي الليبي بحاجة إلى الكثير من الجهود والتعاون الدولي قبل أن يصبح متوافقاً بشكل كامل مع المعايير الدولية.

وقد لاحظتْ لجنة حقوق الطفل اعتماد قانون حماية الطفل رقم (5)الصادر سنة 1997 إضافة إلى عديد من القوانين والقرارات التي تم اعتمادها من الدولة الليبية بهدف تحسين رعاية الأطفال تعتمد على الرعائية بدلاً من مقاربة حقوقية تضمن حقوق الطفل، وتؤكد على أهمية قيام السلطات الليبية المختصة من ضرورة تغيير قوانينها وأنظمتها الإدارية وأحكامها القضائية مع الأحكام والمبادئ الواردة في الاتفاقيات الدولية لتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار فإنها تشجع الدولة الليبية على اتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد قانون متكامل وموحد حول حقوق الأطفال بهدف تسير أسس قانونية شاملة على المستوى المحلي لحماية الحقوق الواردة في الاتفاقية، فالإجراءات المتبعة في المنظومة القضائية الحالية بليبيا لا توفر الحماية الكافية للأطفال الذين هم في تماس مع القانون (جانحين أو ضحايا جريمة أو شهود) وتبقى المنظومة عقابية أكثر منها إصلاحية وغير متكاملة ولا توجد بها اختصاصات الأمر الذي يجعل الأطفال عرضة لانتهاك حقوقه في المراحل المختلفة للعملية القضائية فالشرطة والنيابة العامة والمحاكم لا يوجد تنسيق فيما بينهم ويوجد نقص في الكوادر المدربة والكفاءة في بعض الهياكل التي تتعامل مع الطفل بالإضافة لعدم وجود إجراءات موحدة تعكس طرقاً عملية للتعامل مع الفئات الضعيفة بما في ذلك الأطفال الذين هم في تماس مع القانون .

إن نظام عدالة الأحداث في أي بلد هو جزء من نظام عدالته العامة الذي تتخرط فيه عدد من المؤسسات لتقديم خدمات العدالة للطفل والتي ترتكز على مبادئ حقوق الطفل والإنسان، لذلك فإن وجود نظام لمعالجة النقائص في حصول الأطفال على خدمات العدالة أو حمايتهم أثناء وجودهم في تماس مع القانون يعد من الحلول المستديمة .

إن تحقيق العدالة يتطلب التعاون والتنسيق والتواصل بين الأطراف الفاعلة في المجال القضائي والشرطة ومؤسسات الإصلاح والتأهيل والاختصاصيين الاجتماعيين والمحاكم.

إن تطوير وتعزيز نظام حماية الأطفال في ليبيا ظل من أهم الأولويات التي تعمل وعملتْ فيه بعثة (اليونيسيف) بليبيا إيماناً منها بأن نظم العدالة الشاملة يوفر حماية أكبر وأفضل للأطفال ضحايا أو شهوداً أو جانحين أو الأطفال الذين هم بحاجة إلى حماية ورعاية إضافة.

وقد هدفتْ برامج (اليونيسيف) في ليبيا إلى تعزيز قدرات المهنيين المنوط بهم إنفاذ القانون والتأثير على الاتجاهات العامة فيما يتعلق بعدالة الأطفال في سياق برنامج التعاون المشترك بين الحكومة الليبية واليونيسيف خلال سنتي (2013-2014).

وقد قدّم البرنامج الدعم الفني للمؤسسات المعنية بتعزيز أنظمة حماية الأطفال ولقد تحققتْ نتائج ملموسة ومرضية في هذا الاتجاه،فعلي سبيل المثال بالتعاون بين اليونيسيف ووزارة الشؤون الاجتماعية عملتْ اليونيسيف على مراجعة القوانين الوطنية المتعلقة بالأطفال في ضوء المعايير الدولية،وأن نتائج المراجعة أوضحت نقاط الاختلاف والفجوات الموجودة بين المعايير الدولية والمحلية.

كما أشارتْ للفجوات الموجودة في خدمات حماية الأطفال الضحايا والجانحين على السواء،ودعمتْ اليونيسيف فنياً عملية صياغة قانون الأطفال الجانحين لغرض صياغة قانون متوائم مع المعايير الدولية ذات الصلة وهذه المبادرة قادها المعهد العالي للقضاء بالتنسيق والتعاون مع الجهات الليبية ذات العلاقة بالموضوع.

كما قامتْ اليونيسيف بإعداد برنامج تدريبية متنوعة في حماية الأطفال استهدفتْ وكلاء النيابة العامة والشرطة والاختصاصيين الاجتماعيين ونظمتْ زيارة إلى الجزائر والمملكة الأردنية لعدد من المعنيين بالموضوع بليبيا في مجال عدالة الأطفال، ونظمتْ ورش عمل بمدينة جرجيس التونسية في الإطار نفسه، وتعمل اليونيسيف حالياً مع المعهد العالي للقضاء وكلية الشرطة وجامعة طرابلس (قسم الخدمة الاجتماعية) على تطوير ودمج منهج حقوق الطفل في البرامج الدراسية لهذه المؤسسات .

الأهداف العامة لبرنامج التعاون هو دعم الدولة الليبية لتطوير نظام عدالة للأطفال في سياق نظام العدالة العام ويكون أكثر حساسية لحاجات الأطفال ومتوائماً مع اتفاقية حقوق الطفل والمعايير الدولية ذات الصلة بمعنى أدق تهدف الخطة إلى تطوير نظام عدالة يتسم بالملامح الآتية:

-نظام عدالة متخصص يكون الطفل محوره.

-التزام أفضل بالمعايير الدولية المتعلقة بعدالة الطفل.

-يقوم النظام الجديد بتوفير آلية إبلاغ أمنه للأسر والأطفال للحصول على خدمات العدالة، والتعافي في حالات العنف ضد الأطفال خاصة ذات الحساسية الاجتماعية وتحسين التدابير الوقائية.

وضع تشريعات شاملة من إجل عدالة الأطفال كأساس على المستوى المحلي لتنفيذ اتفاقية الطفل .

-إقامة نظام عدالة إصلاحي أكثر منه عقابي مما يقلل العبء على المحاكم والأجهزة العدالية الأخرى وبالتالي تقليل تكلفة خدمة العدالة وتقليل ظاهرة العودة عند الأطفال والأهم من ذلك يقلل عدد الأطفال الموجودين في مؤسسات التربية والإصلاح .

-تحسين خدمات الوقاية من العنف والجنوح والإساءة من عمليات تحقيق العدالة.

إن وضع نظام عدالة مناسب للأطفال يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين الجهات الفاعلة ويعد إشراكها في وضع هذا النظام أمراً على غاية من الأهمية لضمان نجاح وفعالية نظام عدالة الأطفال، ويجب أن يعمل هذا النظام بطريقة أفقية وأن يضع آليات وبرتوكولات للتنسيق والتعاون المشترك بين مختلف القطاعات خصوصاً مع النيابة العامة والقضاء والشرطة والرعاية الاجتماعية.

وتلتزم خطة التعاون في مراحل تنفيذها المختلفة بالمبادئ الآتية:-

*إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأساسي في كل القرارات.

*يجب مراعاة مبدأ التميز من خلال إنفاذ البرنامج والتأكد من جميع الأطفال بما في ذلك البنات والأطفال في المناطق الهامشية والأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية وأطفال الأقليات الذين يجب أن يتمتعون بالقدر نفسه من الحماية سواء بسواء.

*الأطفال لهم الحق في التعبير عن آرائهم بحرية ولهم الحق في المعلومات الكافية فيما يهمهم من أمور.

*إيلاء مسألة كرامة الأطفال واحترامها في التعامل معهم وتجنيبهم العقوبات المحطة للكرامة مثل (التعذيب والعقوبات البدنية والسجن مدى الحياة).

برنامج الوقاية من الجنوح والعنف يجب أن تحظى بالأولوية في التنفيذ بما في ذلك برامج الدمج المجتمعي ودعم الأسر الضعيفة والفقيرة.

الأنشطة الرئيسة للبرنامج :

(1)خدمات التعافي والتأهيل للأطفال الضحايا، وهذا يشمل تطوير باقة من الخدمات الصديقة للأطفال مثل:-

*التعرف على الخدمات والموارد والمهارات المتاحة حالياً للأطفال الضحايا.

*تطوير الموجهات ومعايير تشغيلية وتدريب الأخصائيين والنفسيين في مهارات الإرشاد النفسي والتأهيل وخدمات التعافي للأطفال الضحايا.

*تطوير موجهات ومعايير التشغيل القياسية وتدريب ضباط الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين في مهارات التحقيق وإجراء المقابلات الصديقة للأطفال

*تطوير برتوكول ومعايير تشغيل قياسية وتدريب المهنيين في قطاع الصحة في الإدارة السريرية لحالات العنف الجنسي، وذلك وفقاً لبروتوكولات منظمة الصحة العالمية بهذا الخصوص.

*تطوير برتوكول ومعايير تشغيل قياسية لضمان انسياب عملية التعاون والتنسيق والإحالة ما بين المكونات المختلفة لجهاز العدالة(شرطة قضاء أو رعاية اجتماعية وقطاع الصحة).

*تطوير برتوكول لتدريب النيابة وضباط الشرطة على عملية جمع الأدلة ولائحة تنظيم السلوك للعاملين في هذا القطاع.

*تصميم هيكل النظام العدلي للأطفال بما في ذلك القوة العاملة والمعدات الملائمة للعمل والمباني والكادر الإداري المطلوب.

*تطوير دليل تدريب للقضاة حول إجراءات المحاكم والمحاكمات الصديقة للأطفال.

*القيام بتطوير لائحة الأطفال ضحايا العنف والجريمة بناءً على الأحكام وتدابير قانون حماية الأطفال رقم(5) لسنة 1997 .

(2) تطوير بدائل مجتمعية لحرمان الأطفال الجانحين من الحرية.

أ- تطوير برامج الإحالة خارج النظام القضائي للأطفال الجانحين، من خلال التحويل المشروط للأطفال الجانحين بعيداً عن الإجراءات القضائية الرسمية إلى طريقة مختلفة لحل القضية وتمكن الكثير من الأطفال ولا ربما معظمهم من التعامل معهم من خلال جهات غير قضائية وبالتالي تجنب الآثار السلبية للإجراءات القضائية الرسمية والسجل الجنائي وللإحالة عدة أشكال، وتعتمد على مدى ملائمة الحالة في قضية بعينها من قضايا الأطفال الجانحين بشكل عام على طبيعة وخطورة الجنحة وخلفية الأطفال وظروفهم فضلاً عن ما هي الخدمات والبرامج المجتمعية المتوفرة ،والأنشطة الرئيسة التي يمكن تنفيذها هي :-

*عمل دراسة ومسح الخدمات المجتمعية المتاحة والتي يمكن تحويل الأطفال إليها من الأهداف الرئيسة لترحيل الطفل خارج النظام القضائي من خلال معالجة الأسباب الجذرية لجنوح الأطفال بغرض الوقاية، وبعرض مساعدة في النمو الاجتماعي السليم، وعليه فإن خطة التحويل لأي طفل يجب أن تكون مرفقة معها الشروط الواجب الالتزام بها من قبل الطفل الجانح مثل الانخراط في برامج تدريب مهني، أو برامج إرشاد اجتماعي، أو الانخراط في عمل للمصلحة العامة.

*تطوير دليل تدريب حول برنامج التحويل وتدريب ضباط الشرطة والقضاة ووكلاء النيابة والأخصائيين الاجتماعيين حول المعايير والممارسات الجيدة في التحويل خارج النظام القضائي.

*تطوير لائحة للإحالة خارج النظام القضائي.

ب- خدمة المراقبة الاجتماعية وهي برنامج شامل التخصصات يتعدى التعامل مع مظاهر السلوك الإجرامي إلى التعاطي مع الأسباب الجذرية والعوامل التي تؤثر في السلوك الاجتماعي للأطفال، والمراقبة الاجتماعية هي تدبير أمر قضائي يتضمن إطلاق السراح المشروط والمراقب بدلاً من إرساله للسجن أو لدار التربية، فالمراقبة الاجتماعية بهذا المعنى معروفة في القانون الليبي ونادراً ما تلجأ إليها المحاكم لعدم وجود الآليات المناسبة لإنفاذ مثل هذه الأحكام والأنشطة الرئيسة التي يجب أن تنفذ هي :-

*عقد اجتماع تشاوري مع الشركاء المحتملين (القضاة،النيابة العامة، الشرطة، الرعاية الاجتماعية) لإنشاء نظام المراقبة الاجتماعية والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات والإدارة والإشراف.

*دراسة وتحديد البرامج المتاحة في المجتمع والتي يمكن أن تستخدمها المحاكم في أمر الإحالة لتنفيذ تدبير المراقبة الاجتماعية.

*تطوير دليل تدريبي وتدريب موظفي المراقبة الاجتماعية.

*تطوير الهيكل التنظيمي والإداري لخدمة المراقبة الاجتماعية.

*تطوير لائحة المراقبة الاجتماعية.

(3) الآلية(اللجنة الوطنية لتنسيق برامج عدالة الأطفال):-

برامج عدالة الأطفال الجيدة تتطلب التعاون والتنسيق بين الفرق المختلفة، فعليه إشراك كل الأجهزة العدلية في إدارة وتنسيق والإشراف على النظام يظل أمراً في غاية الأهمية والأنشطة التي يجب تنفيذها في هذا السياق هي:-

*عمل برتوكولات وآليات تنسيق وتعاون بين الأجهزة المختلفة(القضاة والنيابة والشرطة والرعاية الاجتماعية وقطاع الصحة).

*ربط برنامج العدالة بالمؤسسات المجتمعية القاعدية لضمان الاستجابة الملائمة لحاجات الأطفال الذين هم في تماس مع القانون.

*تنسيق الدعم الفني للمهنيين في مختلف قطاعات العدالة في المواقع المختلفة.

*تطوير سياسة وطنية لتحسين العلاقات عبر المؤسسات وتحسين التنسيق والتعاون .

*إعداد سياسة يمكن من خلالها تحديد الأدوار والمسؤوليات للقطاعات المختلفة وتحديد مجموعة مرجعية في كل قطاع (القضاء والنيابة والشرطة والرعاية الاجتماعية وقطاع الصحة).

(4) إدارة نظام عدالة الأطفال من خلال إنشاء هيكل إداري وتنظيمي بما في ذلك المعايير التشغيلية لنظام عدالة الأطفال في ليبيا ويشمل ذلك عمل تصميم نموذج مثالي لنظام عدالة الأطفال المتخصص مع تحديد متطلباته الضرورية من المواد البشرية والبنية التحتية والمعدات والتكلفة المالية ويمكن أن تكون نيابة الأحداث الموجودة حالياً نقطة انطلاق هذا العمل.

(5) الإصلاح القانوني من خلال العمل على صياغة قانون شامل لحماية الأطفال يوفر الأساس القانوني للأنشطة أعلاه ويحسن من الأداء فيها.

(6) عقد ورش تدريبية متواصلة لرجال القضاء والنيابة والشرطة والرعاية الصحية في مجال العدالة الإصلاحية وحماية الأطفال الضحايا.

(7) دمج مكونات حماية الأطفال في مؤسسات التدريب النظامية للمهنيين العاملين مع الأطفال في تماس مع القانون والأطفال الذين هم حاجة إلى رعاية وحماية خاصة.

إن وضع نظام عدالة مناسب للأطفال يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين الجهات الفاعلة ويعتبر إشراكها في هذا النظام أمراً على غاية من الأهمية لضمان نجاح وفعالية نظام عدالة الأطفال ويجب أن يعمل هذا النظام بطريقة أفقية وأن يضع آليات وبروتوكولات للتنسيق والتعاون المشترك بين مختلف القطاعات خصوصاً مع النيابة العامة والقضاء والشرطة والرعاية الاجتماعية.

وختاماً سنتناول في العدد القادم بإذن الله موضوع إنشاء الوحدات الخاصة بحماية الأسرة والطفل التي تم افتتاحها بمدينتي الزاوية ومصراته والتعريف بها ومن ثم تعميم هذا البرنامج على كافة المدن الليبية.

والله الموفق

متابعة : أحلام فكار- تصوير : عصام الحبيشي

المعهد العالي للقضاء يستأنف نشاطه في تنظيم الدورات التدريبية الخاصة بأعضاء الهيئات القضائية

المعهد العالي للقضاء لا يقل أهمية عن وجود القانون وتطبيقه، فالقانون والنص القانوني ومواده وتطبيق الأحكام وصياغتها وتنفيذها والعمل بها يحتاج إلى نخبة من القانونيين والحقوقيين الذين من خلالهم يبرز هنا دور المعهد العالي للقضاء في تخريج هذه النخبة القانونية والقضائية للمجتمع يأتي هنا هدف المعهد العالي للقضاء من خلال تدريس وتدريب وتأهيل الخريجين القانونيين والحقوقيين وكافة أعضاء الهيئات القضائية في جميع أنحاء ليبيا بفئاتهم كافة في هذا الجهاز مستهدفين من قبل المعهد في تدريبهم وتأهيلهم ودمجهم في الدورات التنشيطية الدورية الشهرية والسنوية منها وحتى نلفت الانتباه لما يقدمه المعهد العالي للقضاء جاءتْ زيارة فريق عمل صحيفة (العدالة) للمعهد العالي للقضاء في متابعة ميدانية أخذتنا إلى مقر المعهد الموجود بمنطقة صلاح الدين بطرابلس حيث جاءت زيارتنا خلال الامتحانات النهائية لإحدى الدورات التدريبية لأعضاء الهيئات القضائية في كافة إنحاء ليبيا التي كانت مدتها أربعة أشهر.

قام فريق العمل بجولة بين القاعات المكتظة بالمتدربين الممتحنين الذين جاءوا من كل مناطق ليبيا للرفع من كفاءتهم القانونية، والقضائية من خلال هذه الدورة التي يقيمها المعهد وخلال تنقلنا بين القاعات شاهدنا إحدى المتدربات التي أنهت امتحانها، استوقفناها لنتبادل معها الحديث حول هذه الدورة ورؤية المعهد التدريبية والتدريسية كافة.

المتدربة (س-ع) الموظفة بمحكمة جنوب بنغازي بدأت حديثها قائلة : تخرجتُ في العام 98-99 ولم يتم تعييني في الدولة إلا في العام 2011 أنا ومجموعة كبيرة من خريجي كلية القانون ببنغازي، باشرنا عملنا في المحاكم والنيابات كلٌ حسب الجهة المنسب إليها، ومن هنا بدأتْ رحلتنا صوب المعهد العالي القضائي الذي بعث إلى الهيئات القضائية بترشيح مجموعات من أعضاء الهيئات القضائية وموظفي هذه الجهات لتسجيلهم في الدورات التي يقيمها المعهد كان هذا في العام 2014 الذي مرتْ فيه ليبيا بحروب داخلية وطرابلس على وجه الخصوص، فهي المكان الذي يوجد به مقر المعهد، توقف نشاط المعهد نظراً للظروف الراهنة إلا إن إدارة المعهد مشكورين جزيلاً على مجهوداتهم في سبيل استئناف هذه الدورات في هذا العام حيث تمت مخاطبتنا من قبل الجهات التي نعمل بها للالتحاق بالدورة وتعد هذه الدورات لموظفي الهيئات القضائية ووكلاء النيابات بمثابة الذاكرة التنشيطية التي يحتاجها كل القانونيين من حين إلى آخر ولا يستهان بأهميتها القصوى في بدايات الممارسة للعمل القانوني.

إن المعهد يقوم بتأصيلنا بكفاءات ممتازة ويشرف على تدريبنا كبار المستشارين في الجهاز القضائي الليبي الذين لا يبخلون علينا بكل ما لديهم من خبرة ومهارة قانونية مروا بها خلال سنوات خبراتهم بهذا المجال .. كما أنهم يعملون جاهدين على إقحامنا في خضم العمل القضائي وجعل دراستنا تطبيقية خلال تناول المواد، وكيفية صياغتها والعمل بها في القضايا المطروحة أمام المحاكم وهذا من خلال المحاضرات الدسمة التي نتلقاها هذا من الناحية العلمية .. أما من الناحية العملية فأنا إحدى المقيمين بالقسم الداخلي أنا من سكان بنغازي يوفر لنا المعهد كل السُبل الإنسانية للحياة اليومية ويقومون بمجهودات عالية لتوفير الأجواء المناسبة والملائمة لدراستنا رغم صعوبة الأوضاع المادية إلا أننا نلاحظ مجهوداتهم الخاصة لتقديم الخدمات اللازمة على أكمل وجه .. كما أنني وباسم كافة المتدربين بالقسم الداخلي نتقدم بالشكر والعرفان للإدارة العامة للمعهد ولجنة الإدارة ومدير الإدارة السيد د-علي بكار .

أعقبها في الحديث بعد ذلك عضو هيئة التدريس السيد/ د مسعود عيسى العزابي أحد المشرفين على الامتحانات، ورئيس بإحدى محاكم الجنايات استوقفناه ليطلعنا على إستراتيجية المعهد، وبرامج دوراته التدريبية.

جاء حديثه بداية عن فترة الامتحانات النهائية فقال : جاءتْ هذه الامتحانات عقب دورة تدريبية لموظفي أعضاء الهيئات القضائية دامت أربعة أشهر تلقى فيها المتدربون المواد الأساسية والمكملة التي لابد أن يلم بها هؤلاء النخبة القانونيون لتسيير العمل القانوني على الأوجه الأكمل والأصح.

إن المعهد العالي للقضاء هو الجوهر والأصل في الأصول القانونية القضائية والفقهية وهنا هو المكمل والخطوات المتقدمة للقانون وأهداف المعهد وسياسته في التدريس لا تقتصر على مجرد اجترار وتكرار للمعلومات .. هنا الطالب والمتدرب لا يدرس القانون فقط والأحكام وإنما دراسته تمتد إلى ما بعد الأحكام والممارسة التطبيقية للقوانين والمواد، حيث نقوم باعتبارنا أعضاء هيئة تدريس ولجنة الإدارة العليا باختيار المواد والقوانين التي ستدّرس للطلبة خريجي القانون والمتدربين من أعضاء هيئات القضاء بدقة عالية، فالقانون ودراسته لها قواعد وأساسيات سلسلة لا يمكننا تخطي أياً من جوانبه فلابد المواد التي يدرسها الطالب في المعهد ويتلقاها المتدرب أن تكون معدة من قبل أعضاء هيئة التدريس والمستشارين، ويجب أن تتميز بمواكبتها لتطور وتقدم هذا المجال، فهو كغيره من العلوم متقدم ومتطور وفقاً للتطورات الطارئة على مجالات الحياة كافة، فخريج القانون 2015 ليس كخريج القانون 2010، وهذا ما نحرص أن نقدمه لهؤلاء الفئة لمواكبة واكتساب الخبرات والكفاءات العالية للرفع من سقف العطاء والرفع من عمل الجهاز القضائي الذي هدفه السامي الحقيقة .. كما أن الطلبة الذين يصلون إلى المعهد يعدون من الفئة المتميزة في هذا المجال، و على درجة عالية من الامتياز وهذا لا يقل أهمية عن طرق التدريس التي يتلقونها ولأهمية تكلفة ورش العمل التي تحتاج إلى الموارد المالية للرفع من كفاءات، فالمعهد لم يستلم أية ميزانية مخصصة له منذ عام 2013 إلا مرتبات الموظفين، وهذا يشكل عائقاً في تحقيق أهداف المعهد وإتباع سياسته في إعداد الدورات والتدريبات اللازمة لهذا القطاع.

فلدينا طلبة منتسبين بالقسم الداخلي وهم بحاجة لتوفير الحاجيات الضروريات للسبل المعيشية اليومية وهذا يحتاج إلى السقف المادي المعد من قبل المعهد الذي لم يصرف منذ عام 2013، وحتى هذا العام .. كما أن المعهد مديون إلى الجهات والشركات الخدمية التي يتعامل معها وملزم بسداد هذه الديون.

والآن يجهز لافتتاح باب التسجيل لطلبة الجدّد (الدفعة العشرون)، وهذا يحتاج إلى رسوم مالية قمنا بكل الإجراءات اللازمة ووضعنا إستراتيجية وقدّمناها للجهات المختصة التي لا تزال لم توافينا بأي مستجدات في هذا الشأن.

وختم حديثه حول أهمية دعم هؤلاء الطلبة والمنتسبين القانونيين والحقوقيين لأهميتهم وأهمية عملهم قائلاً : من هنا نرى ضرورة تأهيلهم ورفع قدراتهم وخبرتهم العلمية للنهوض بالعمل القضائي ووضعه بين الأيدي السلمية والأمنية كما أن هؤلاء الخريجي سيتم توزيعهم للعمل القضائي والقانوني في كافة أنحاء ليبيا كلٌ حسب محل إقامته من قبل إدارة التفتيش القضائي بقرار من المجلس الأعلى للقضاء الجهة الأعلى قضائياً .

دولة ليبيا - المجلس الأعلى للهيئات القضائية - المعهد العالي للقضاء
الأنشطة والدورات وورش العمل التي أقيمتْ بالمعهد العالي للقضاء (خلال عام 2015م).

ت	عنوان الدورة	تاريخها	مدتها	الجهة المستهدفة	عدد المستهدفين		الإجمالي	عدد المشاركين	الجهة المنظمة	مكان الانعقاد
					ذكور	اناث				
1.	دورة أعضاء النيابة العامة (الزاوية)	الفترة الأولي 2015/02/08 إلي 2015/02/12 الفترة الثانية 2015/04/05 الي 2015/04/09	عشرة أيام	أعضاء النيابة العامة	11	4	15	15	المعهد العالي للقضاء	مجمع محاكم الزاوية
2.	دورة المحاماة العامة (الأولى)	2015/02/15 إلي 2015/02/26	عشرة أيام	أعضاء إدارة المحاماة العامة	17	3	20	13	المعهد العالي للقضاء	مقر المعهد
3.	دورة أدارة القضايا (الأولي)	2015/02/15 إلي 2015/02/26	عشرة أيام	أعضاء إدارة القضايا	◆◆◆	◆◆◆	❖❖❖❖❖ ❖❖❖❖❖	أجلت إلي حين إشعار أخر	المعهد العالي للقضاء	مقر المعهد
4.	دورة أمناء الخزائن بالمحاكم	25 - 2015/02/26	يومان	أمناء الخزائن	30	◆◆◆	30	18	المعهد العالي للقضاء	مقر المعهد
5.	دورة المحاماة العامة (الثانية)	2015/03/01 إلي 2015/03/12	عشرة أيام	أعضاء إدارة المحاماة العامة	06	12	18	10	المعهد العالي للقضاء	مقر المعهد
6.	دورة أعضاء النيابة العامة (الزاوية) (الثانية)	2015/03/01 إلي 2015/03/12	عشرة أيام	أعضاء النيابة العامة	15	01	16	16	المعهد العالي للقضاء	مجمع محاكم الزاوية
7.	دورة المحاماة العامة (الثالثة)	2015/03/15 إلي 2015/03/26	عشرة أيام	أعضاء إدارة المحاماة العامة	3	21	24	.12	المعهد العالي للقضاء	مقر المعهد

بيان وزارة العدل بحكومة الإنقاذ الوطني بشأن عودة العمل القضائي بمدينة درنة

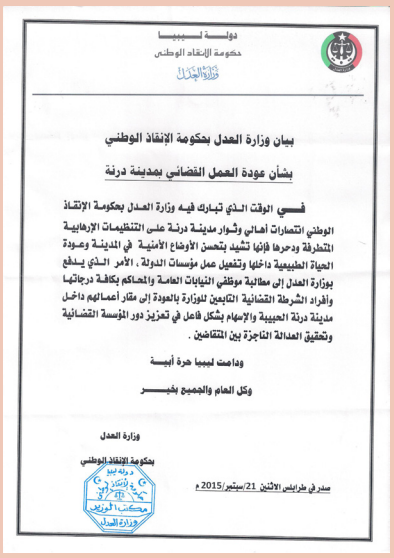
دولة ليبيا
حكومة الإنقاذ الوطني
وزارة العدل

بيان وزارة العدل بحكومة الإنقاذ الوطني
بشأن عودة العمل القضائي بمدينة درنة

في الوقت الذي تبارك فيه وزارة العدل بحكومة الإنقاذ الوطني انتصارات أهالي وثوار مدينة درنة على التنظيمات الإرهابية المتطرفة ودحرها فإنها تشيد بتحسن الأوضاع الأمنية في المدينة وعودة الحياة الطبيعية داخلها وتفعيل عمل مؤسسات الدولة، الأمر الذي يدفع بوزارة العدل إلى مطالبة موظفي النيابات العامة والمحاكم بكافة درجاتها وأفراد الشرطة القضائية التابعين للوزارة بالعودة إلى مقار أعمالهم داخل مدينة درنة الحبيبة والإسهام بشكل فاعل في تعزيز دور المؤسسة القضائية وتحقيق العدالة الناجزة بين المتقاضين .

وطنية أبية
وكل عام والجميع بخير

صدر في طرابلس الاثنين 21/سبتمبر/2015 م

وزارة العدل
بحكومة الإنقاذ الوطني

في الوقت الذي تبارك فيه وزارة العدل بحكومة الإنقاذ الوطني انتصارات أهالي وثوار مدينة درنة على التنظيمات الإرهابية المتطرفة ودحرها فإنها تشيد بتحسن الأوضاع الأمنية وعودة الحياة الطبيعية داخلها وتفعيل عمل مؤسسات الدولة، الأمر الذي يدفع بوزارة العدل إلى مطالبة موظفي النيابات العامة والمحاكم بكافة درجاتها وأفراد الشرطة القضائية التابعين للوزارة بالعودة إلى مقار أعمالهم داخل مدينة درنة الحبيبة والإسهام بشكل فاعل في تعزيز دور المؤسسة القضائية وتحقيق العدالة الناجزة بين المتقاضين .

وطنية أبية
وكل عام والجميع بخير

وزارة العدل
بحكومة الإنقاذ الوطني

منطوق الحكم الصادر في القضية رقم 2012/630 م عن محكمة استئناف طرابلس (الدائرة الجنائية)

المحكمة
بسم الله الرحمن الرحيم
بعد الإطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة.
وعلى المواد (210-211-224-277/1-2-287-293/2 312-/1-315-345)، **من قانون الإجراءات الجنائية.**
والمواد(19-21-28-34-39-59-60-76/1-2-100-101-169-202-203-205-211-407-428-450) **من قانون العقوبات.**
والمواد(1-2-34/1 **بند** 1-35/1 **بند**1) **من القانون رقم** (7)**لسنة** 1990 **بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية المعدل بالقانون رقم**(19)**لسنة** 1996،
والمواد (1-2-4-5) **من القانون رقم**(19) **لسنة** 2010 **بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والمواد**(9-27-35) **من القانون رقم**(2) **لسنة** 1979 **بشأن الجرائم الاقتصادية المعدل بالقانون رقم** (14) **لسنة** 2001، **والمواد**(166-167-224-225) **من القانون المدني.**

حكمتْ المحكمة غيابياً للمتهمين الأول، والثالث والعشرون، والثلاثون، والخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون، والسابع والثلاثون، وحضورياً لبقية المتهمين.

أولا:- بإدانة المتهمين الأول سيف الإسلام معمر القذافي، والثاني عبدالله محمد السنوسي،والثالث البغدادي علي المحمودي، والرابع منصور ضو إبراهيم، والخامس أبوزيد عمر حميد دوردة، والسادس ميلاد سالم دامان، والعاشر منذر مختار الغنمي ، والخامس عشر عبدالحميد عمار اوحيدة ،والواحد والثلاثون عويدات غندور النوبي أبوصوفة عما أسند إليهم ومعاقبتهم جميعاً بالإعدام تعزيراً رمياً بالرصاص، وبتغريم كل واحد من المتهمين الثاني، والثالث، والرابع، والخامس عشر، والواحد والثلاثون، بخمسين ألف دينار، وإلزام الثاني بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم(80-2012) ومقدارها(000 505 ،24)أربعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وخمسة آلاف دينار.

وإلزام الثالث بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم(-80 لسنة 2012)، ومقدارها (000 418 ،906) تسعمائة وستة ملايين وأربعمائة وثمانية عشر ألف دينار.

وإلزام الرابع بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012،ومقدارها (000 672 ،62) اثنان وستون مليوناً وستمائة واثنان وسبعون ألف دينار.

وإلزام الخامس عشر بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم (80-2012)، ومقدارها (000 134 ،3) ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وثلاثون ألف دينار.

وإلزام الواحد والثلاثون بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم (80-2012)، ومقدارها (000، 000، 5)خمسة ملايين دينار.

ثانياً:- بإدانة المتهمين التاسع حسني الوحيشي الصادق، والثاني عشر عامر علي فرج الدليو، والثالث عشر رضوان الهادي علي الهمالي، والرابع عشر بشير علي مفتاح حميدان، والثامن عشر محمد أبوبكر الذيب، والتاسع عشر المبروك محمد المبروك مسعود، والواحد والعشرون عمران محمد الفرجاني، والثلاثون محمد ضو الحناشي عما أسند إليهم ومعاقبتهم جميعاً بالسجن المؤبد وحرمانهم من حقوقهم المدنية حرماناً دائماً.

وبتغريم الرابع عشر بمبلغ(000 32)اثنان وثلاثون ألف دينار وتغريم الثامن عشر بخمسين ألف دينار وإلزامه بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012، ومقدارها(000،000 ،10)عشر ملايين دينار.

ثالثاً:- بإدانة المتهمين السابع محمد أبوالقاسم الزوي، والثامن محمد أحمد الشريف، والسادس عشر جبريل علي عبدالكريم الكاديكي، والرابع والعشرون جمال علي حميدة الشاهد، والخامس والعشرون عبدالله أبوالقاسم الشعلاني، والسادس والعشرون محسن الهادي اللموجي، والتاسع والعشرون سعيد عبدالله الغرياني عما أسند إليهم ومعاقبة كل واحد منهم بالسجن لمدة أثنى عشر عاماً وحرمانهم من الحقوق المدنية حرماناً دائماً.

وبتغريم الثامن بخمسين ألف دينار وإلزامه بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012 ومقدارها مليونان وستمائة وثلاثة آلاف (000، 603، 2).

رابعاً:- بإدانة المتهمين الحادي عشر عبدالحفيظ محمود الزليطني، والثامن والعشرون أبوعجيلة محمد خير مسعود، والثاني والثلاثون عمار المبروك النايض، والرابع والثلاثون محمد رمضان شطيبة عما أسند إليهم ومعاقبة كل واحد منهم بالسجن لمدة عشر سنوات وحرمانهم من حقوقهم المدنية حرماناً دائماً.

وبتغريم الحادي عشر بخمسين ألف دينار وإلزامه بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012 (000، 755 ، 193)مائة وثلاثة وتسعون مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسون ألف دينار.

خامساً:- بإدانة المتهمين الخامس والثلاثون عبدالرحيم عبدالسلام القماطي، والسادس والثلاثون علي عبدالسلام الليد، والسابع والثلاثون عبدالرؤوف مسعود الأعور عما أسند إليهم ومعاقبة كل واحد منهم بالسجن لمدة ست سنوات (6)، وحرمانهم من حقوقهم المدينة مدة تنفيذ العقوبة، وسنة بعدها، وتغريم كل واحد منهم بخمسين ألف دينار، وإلزام الخامس والثلاثون بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012 ومقدارها (834 ، 377 ، 51) واحد وخمسون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وسبعون ألف دينار، وإلزام السادس والثلاثون بتعويض الخزانة العامة.عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012 ومقدارها (000 ،00 5 ، 1) مليون وخمسمائة ألف دينار .

وإلزام السابع والثلاثون بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012 ومقدارها (000 373، 2)مليونان وثلاثمائة وسبعون ألف دينار.

سادساً:- بإدانة المتهم العشرون عبدالمجيد سالم فرج المزوغي عن التهمة الثانية المسندة إليه ومعاقبته عنها بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه بعشرة آلاف دينار. وإلزامه بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80-2012 ومقدارها(000، 110) مائة وعشرة آلاف دينار وحرمانه من حقوقه المدنية مدة تنفيذ العقوبة وسنة بعدها وبراءته من بقية التهم المسندة إليه.

سابعاً:- ببراءة المتهمين السابع عشر عبدالعاطي إبراهيم العبيدي، والثاني والعشرون علي المقطوف الزاوي، والسابع والعشرون محمد خليفة الواعر، والثالث والثلاثون عامر علي مادي العباني مما اسند إليهم .

ثامناً:- بوقف السير في الدعوى حيال المتهم الثالث والعشرون نوري الهادي الطاهر الجطلاوي وإيداعه بمصحة الرازي للأمراض النفسية إلى حين شفائه.

تاسعاً:- تأمر المحكمة بمصادرة المواد المضبوطة ونشر الحكم الصادر بالإعدام، والسجن المؤبد على نفقة المحكوم عليهم ثلاث مرات بجريدة (العدالة)، وإلصاق إعلان بذلك بمقر المحكمة ومحل إقامة المحكوم عليهم ومكان وقوع الجرائم بعموم ليبيا وإذاعته بجميع محطات الإذاعات الليبية وبلا مصاريف جنائية.

عاشراً:- في الدعوى المدنية المرفوعة من المتدخل بالحق المدني محمد رمضان علي قدح بإلزام المدعي عليهما المتهمين الثالث والرابع بأن يدفعا متضامنين للمدعي مبلغ مائة وعشر دينارات كتعويض مؤقت عن الأضرار المادية المعنوية التي أصابته من جراء نهب ممتلكاته مع إلزامهما بالمصاريف مناصفة بينهما.

وبعدم قبول الدعوى حيال المدعي عليه سيف الإسلام القذافي.

وفي الدعوى المدنية المرفوعة من المتدخل بالحق المدني صلاح محمد المختار بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى مع إلزام رافعها بالمصاريف.

وفي الدعوى المدنية المرفوعة من المتدخل بالحق المدني محمد أبوالقاسم عبدالله بعدم قبول الدعوى وإلزام رافعها بالمصاريف.

د . هشام العتري

تعد الرعاية الصحية الأولية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها مؤسسات الإصلاح والتأهيل من حيث الخدمة التي تقدمها للنزلاء التي تبدأ في إجراء الكشوفات الطبية اللازمة للنزيل منذ حظة دخوله للمؤسسة في اليوم الأول إلى حين قضاء محكوميته .. فالعمل في عيادات المؤسسات يحتاج لإمكانات مادية وبشرية هائلة لتشغيل 37 عيادة في كل المؤسسات الموزعة في مختلف مناطق ليبيا .. فأي إهمال من قبل جهاز الشرطة القضائية في هذا الجانب سيعود سلباً على سمعة الجهاز بشكل خاص والوزارة بشكل عام هذا وتقوم المنظمات الحقوقية بمتابعة سير العمل في المؤسسات وترصد أي تقصير أو إهمال وتعده مخالفاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في طرق معاملة النزلاء.

لهذا وضعتْ الخطط والبرامج من قبل الجهاز والوزارة لتطوير آلية العمل في إدارة الرعاية الصحية التابعة للجهاز برئاسة الدكتور هشام العتري الذي وضعنا في صورة الجهود التي بُذلتْ في هذا الجانب .. والنتائج التي تحققتْ خلال فترة وجيزة والطموحات المستقبلية الذي سألناه فأجاب قائلاً:-

الجزء الثاني

مدير إدارة الرعاية الصحية بجهاز الشرطة القضائية :

استحدثنا برنامج الملف الصحي للنزلاء ومركز الأمراض لم يعلمنا بالتطعيمات

برنامج التأمين الصحي ليس من اختصاص الإدارة

نشتغل ببرنامج الإفراج الصحي ومصطفى الخروبي استفاد منه

❖ عن دخول النزيل للمؤسسة ما هي الإجراءات المتبعة في الجانب الصحي ؟

سؤال وجيه والخطوة التي استحدثناها في هذا الجانب تتمثل في استصدار ملف طبي خاص بالنزلاء يحتوي كافة البيانات عن النزيل منذ دخوله حتى قضاء محكوميته وكل المعلومات تدون في الملف ويبقى هذا الملف كمستند للنزيل نفسه في حال تعرضه للضرب ومشابه ذلك و استدعتْ الحالة عرضه على الطبيب كل المعلومات توثق في الملف يستطيع من خلالها مقاضاة من أساء إليه بالإضافة للأمراض التي تعرّض لها أثناء وجوده بالمؤسسة .

❖ هل تعملون ببرنامج الحجر الصحي داخل المؤسسات الإصلاحية ؟

لايوجد حتى الآن مكانٌ مخصص للحجر الصحي لكي يوضع فيه مرضى الأمراض السارية وخلال عديد الاجتماعات اقترحنا أن تخصص مؤسسة الإصلاح والتأهيل تاجوراء (الحفرة) للحجر الصحي.

❖ هل ستمنح علاوة خطر للقائمين عليه ؟

بالتأكيد ستمنح لهم العلاوة باعتبارهم يقدمون خدمة مختلفة .

❖ هل تعملون ببرنامج الإفراج الصحي للمرضى الذين لايوجد لهم علاج ؟

بالنسبة للإفراج الصحي نشتغل به وفق المادة رقم (44) للقانون رقم (5) للسجون التي تقول ينطبق الإفراج الصحي وتشمل كل نزيل بقائه مقيد للحرية وتهدد حياته للخطر ويتم الإفراج عنهم بالتنسيق مع مكتب النائب العام وعلى سبيل المثال «مصطفى الخروبي» كان موقفاً واستفاد من برنامج الإفراج الصحي وأفرج عليه بسبب تدهور حالته الصحية إلى أن وافته المنية في بيته.

❖ ماهي الحالة الصحية لأعوان النظام السابق داخل مؤسسة الهضبة ؟

تختلف من حالة لأخرى، فهناك من يحتاج لعملية جراحية خارج المؤسسة يتم التنسيق لاحالته للمستشفى، وللعلم توجد عيادة متكاملة داخل المؤسسة تديرها نخبة من الأطباء على درجة عالية من الكفاءة ويتلقون رعاية صحية جيدة وتم التنسيق مع مستشفى الهضبة الخضراء لمنح الجهاز قسماً متكاملاً يتم إحالة النزلاء فيه وبمتابعة أطباء المستشفى مع توفير حماية كاملة للقسم.

❖ افتتحتم مؤخراً عيادة في مجمع المحاكم ما نوع الخدمة التي تقدمها ؟

تأتي ضمن خطة شاملة لجميع الفروع التابعة للوزارة تقدم خدمة للعاملين في المجمع أو المترددين عليها فهناك من يرتفع له ضغط الدم وآخر السكري وهناك من يريد إجراء كشوفات بالإضافة للنزلاء وفعلاً بعد افتتاحها رصدنا عديد الحالات بالعيادة للحصول منها على الخدمة الطبية وكل من يتردد على العيادة يفتح له ملف خاص به لمعرفة نوع المرض الذي يعاني منه يتم فيه تدوين حالته الصحية ونوع المرض الذي يعاني منه .

❖ الأدوية كيف تحصلون عليها ؟

لايخفى على أحد النقص الحاد في الأدوية خلال الأشهر الأخيرة أجرينا اتصالاتنا مع الإخوة في جهاز الإمداد الطبي الذين لم يبخلوا علينا في منحنا احتياجاتنا والتي لا تكفي لتغطية كل المؤسسات .

❖ هل تعاقدتم مع شركات قطاع الخاص لتوفير الأدوية حتى بالآجل ؟

تعاقدنا في السابق مع إحدى الشركات المختصة في بداية 2014 من أجل توفير 22 صنفاً فقط وأنا أرى أن يتم التعاقد مع أي شركة لتوفير الاحتياجات لمدة عام وحالياً تم الإعلان عبر وسائل الإعلام لتكليف شركات أدوية لتوفير كل الاحتياجات أفضل من توفير أصناف معينة.

❖ نعلم جيداً أن المؤسسات الحقوقية في الداخل والخارج تترقب في أوضاع النزلاء الصحية .. هل طالبتم بالحصول على ميزانية خاصة بكم ؟

طالبنا بكل احتياجاتنا في مجال الرعاية الصحية للعام الحالي ونأمل خيراً إن شاء اللّه.

❖ التأمين الصحي الذي تم العمل به مؤخراً لماذا شمل كل موظفي الوزارة واستثني منه جهاز الشرطة القضائية والخبرة وبعض الأجسام التابعة الوزارة ؟

بالنسبة للتأمين الصحي لم يتم فيه الرجوع إليّ اطلاقاً و تم تكليف مدير الخدمات الطبية كرئيس لجنة للتأمين الصحي.

❖ لماذا اقتصر التأمين على الموظف فقط دون أفراد أسرته؟

من تعاقد على هذا البرنامج يمتلكَ حق الإجابة

❖ أخيراً .. منذ استلامكَ لمهام الإدارة ماهي النجاحات التي حققتموها؟، وهل أنتم راضون على ماقدمتموه؟

أنا راض تمام الرضاء على كل شيء تم انجازه في هذه الإدارة بسواعد الشباب العاملين فيها فهذا عمل جماعي خدمة للصالح العام ونسعى لتقديم الأفضل وباعتبار هذا العمل فني بحث في المجال الطبي فإن مرجعيتنا لوزارة الصحة.

ومارود قوله في الختام أن العاملين في عيادات المؤسسات خلال العام 2014 وصل عددهم لأكثر من 309 ما بين طاقم طبي وطبي مساعد وحاليا بعد توقف مكافآتهم قرابة 150 فقط هذا ساهم في تدني مستوى الخدمات الطبية داخل المؤسسات والضحية هو «النزيل».

متابعة : احلام فكار - حنان اصليل

احتفالية تكريم المتقاعدين بوزارة العدل

واكبت صحيفة (العدالة) حفل تكريم للسادة الموظفين الذين بلغوا السن القانونية للتقاعد للسنة الإدارية 1436 هـ – 2015م من أعضاء الهيئات القضائية وموظفي وشهداء الواجب التابعين لوزارة العدل.

الحفل أقيم بقاعة فندق الودان بطرابلس تحت شعار(لنا منكم العطاء ولكم منا الوفاء) بحضور السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) المتمثلة في رئيس المؤتمر ورئيس الحكومة ووزيري العدل والداخلية ورئيس المحكمة العليا والنائب العام ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس اللجنة التشريعية بالمؤتمر الوطني وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية في لفتة غير مسبوقة تحسب لوزارة العدل عرفاناً منها بالدور الريادي الذي يقوم به العاملون بقطاع العدل بصفة عامة ووفاءً للمتقاعدين الذين أفنوا زهرة شبابهم وبذلوا جهودهم المخلصة بكل إتقان وتفان.

بدأتْ مراسم حفل الافتتاح على تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً بكلمة ألقاها مدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي السيد نوري عبدالعاطي الذي رحب في مستهلها بالحضور قائلاً :

.إن وزارة العدل بحكومة الإنقاذ الوطني تتشرف بتكريم المتقاعدين بحضور أعلى سلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهو تكريم للعدالة لمسيرة طالتْ وعطاء بذل من أجل إحقاق الحق والعدل وكانوا وقوداً لثورة 17 فبراير التي خرجتْ من رحم الجهاز القضائي.

تلتها كلمة وزير العدل السيد مصطفى القليب الذي قال:-

إن وزارة العدل تتشرف بتكريم السلف الصالح للجهاز القضائي عرفاناً لما بذلوه من مجهودات تحت شعار(لنا منكم العطاء ولكم منا الوفاء) حملوا على عاتقهم العدالة نصرة للحق وإنصاف المظلومين وهو اعتراف لما قدموه وما بذلوه من عطاء ونفتخر بأنهم كانوا كواكب مضيئة نهتدي بنورها ونسلك نهجها وننهل من معينها ولا ننسى الدور الذي يقوم به الجهاز القضائي من صون للحقوق وحماية للحريات.

توالت بعدها كلمات الترحيب والشكر من قبل رئيس المؤتمر، ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضاء الهيئات القضائية وأسر شهداء الواجب وموظفي الوزارة بالذين أفنوا عمرهم في خدمة السلك القضائي وعرضوا أنفسهم للخطر لإحقاق الحق والعدل.

وفي هذه الأجواء الاحتفالية تجولتْ الصحيفة بين أروقة القاعة أثناء التكريم وتوزيع الشهائد لمعرفة انطباع المتقاعدين حيث التقينا بابن الشهيد المستشار (سعد سالم عبدالكريم العسبلي) الذي اثنى على هذا التكريم والتنظيم وحضور كبار مسؤولي الدولة للمشاركة في هذه الاحتفالية تكريماً للشهداء والمتقاعدين وموظفي الوزارة في بادرة طيبة كان لها وقع جميلة في نفوس العائلة أهدي هذا التكريم إلى روح الوالد الذي ترك المستشفى ليلة حكم الدائرة الدستورية حتى لا تتعطل مصالح النَّاس وأطالب بمزيد من هذه الاحتفالية لمن بذل الجهد والعطاء وأشكر رئاسة المؤتمر والحكومة والحضور على حضورهم .

كما التقينا أيضا بالسيدة أمباركة بلقاسم على الحضيري عضو الهيئات القضائية التي تم تكريمها لبلوغها سن التقاعد التي غمرتها الفرحة بهذه اللمسة بعد مرور عمر في خدمة القضاء قضت أخر خمسة عشر عاماً منها في نيابة جنوب طرابلس شكرت في كلمات مختصرة أعضاء النيابة والمحكمة والموظفين الذين عملت معهم بكل إخلاص وتفان متمنية النجاح والتوفيق للخلف الصالح حتى ينهج مبادئ وأخلاق سلوكيات العمل القضائي المبني على الحق والعدل والإنصاف.

وفي الختام أقيم عقب ذلك حفل غذاء على شرف المتقاعدين ثم وزعت فيما بعد الهدايا على المكرمين تمثلتْ في أجهزة مرئية.

إعداد / زكية رمضان سعيد

الانترنت سُمّ حتمي للغتنا العربية

حسين ديب يونس

لما كانت اللغة هي الأداة الرئيسة والأساسية لإيصال الفكرة للآخرين وصلة الوصل، فإنها والحال هذه هي صورة واقعية لثقافة المجتمعات وما تحمل من مميزات وخصائص ونتائج تنجم عنها، فإنها تعبّر عن أساليب وعينة في استقصاء الفكر بمواضيع متنوعة ومتعدّدة .

وإشكالية اللغة نزعات متباينة من خلال تلاشي قيمتها وتحويلها لتقاطع في الشرح والتعبير، وهنا تكمن المشكلة لتظهر بارزة عبر النقاط الآتية :-

- تقولب اللغة.
- الاختلاط بين لغتين مختلفتين.
- تعميم اللغة.

***تقولب اللغة :-**

تأتي قيمة الحدث من خلال نقل الفكرة بعبارات تتلاءم مع قوة وواقعية اللغة ليصبح مستخلصاً للجوانب التي أوجدته وأبرزته، لكي يضمن لكل حدث لغته الخاصة ومميزاته الكلامية الخاصة، كمصطلحات ثابتة لا يمكن تبديلها والحياد عنها .

فخصوصية اللغة حول الحدث، تضعف قيمته لتتشابك مع المفردات والعبر المبتذلة ولاسيما أن هدف الحدث بمعضلة غير بارزة وواضحة من حيث الزمان والمكان.

كيف يتم التقولب؟.

يبدأ التقولب من خلال عدم تحديد الحدث بدقة والفكرة القائمة عليه وذلك عبر فقدان الأدلة والثبوتيات المقنعة وهذا أمر بديهي، ولاسيما أن تشابك النقاط حول الحدث يجعل من الحدث ذاته مقيداً بخيوط التردد إن صح التعبير.

ويعد التقليد من أهم المميزات التقولب لأنه يستند إلى قواعد وقوانين معينة بما يرشح فقدان الحدث، ولأن التقليد ليس صوتاً من التقنع خلف الضعف الفكري الثقافي، وهذا ما يعبر عنه بفقدان الثقة بحدود لا متناهية بين واقع الحدث (الفكرة) وسمة التحليل، فالتقليد يصب في عملية الهروب من الواقع المحقق لقوة الفكرة مستميلاً للظن والأمثلة الدائرية، فتجاوز أي هدف مقيد بالنهاية .

***الاختلاط بين لغتين مختلفتين:-**

قد يأتي التغيير في التعبير عبر امتلاك الحرية اللامتناهية في تنظيم وعدم تدقيق أبعاد اللغة، وما تحمل من معان وأبعاد ومقدمات ونتائج لتتحوّل إلى مدرسة تؤدي واجب الانفتاح الأعمى بقالب الاختلاط اللغوي .

فعلى سبيل المثال:-

((أضمن بديهياً تناول اللغة الأم (اللغة العربية) كجزء من لغة أجنبية في التحليل والتدوين وأضمن الكلمة نفسها تدون باللغة الثانية بعيداً عن مستلزمات الترجمة والتدقيق اللغوي ودون التركيز الموضوعي على أهمية الفصل بين هاتين اللغتين (اللغة الأم واللغة الثانية) وهذا ما يفقده قوة اللغة وبتردد مشكلات متنوعة تؤدي لانقطاع الصلة بين الحس الذاتي والغاية من تكوين الفكرة لأنها تفقد قيمتها الثقافية اللغوية والتركيبية لتتحوَّل للغة طوباوية عربية، فعلى إحدى شبكات التلفاز الفضائية وضمن برنامج ثقافي بعث أحد الأشخاص برسالة غرامية لحبيبته حيث يقطن في أوروبا وهو عربي الجنسية،جاء فيها :-

(عزيزتي ... أنا أحبك ..وأتمنى أن تحدّدي لقاءً سريعاً لذلك ..) فكتبتْ باللغة المستعصرة:-

Azizti ana ohibki waatmana ane touhadidi likaan sarian lizalak

أمام هذا الطرح (الأنترنتي، أو الفيسبوكي) يمكن القول، إن هذه الثقافة المستحدثة أدتْ إلى هدم معالم اللغة العربية، ومنذ ذلك سعتْ إلى تنوير العقول بثقافة التراوح بين جاهلية الفكر الحجري، وبين عولمة الفكر الآلي اللاعقلاني.

***تعميم اللغة.**

القصد من تعميم اللغة العربية الفصحى ذي العمق اللغوي والكلام المتبع بمفردات تعابير ذات أبعاد ثقافية عقلانية ورؤى واعية في التحليل والاستنتاج.

وهو عبارة عن استخدام اللغة العامية في الحوار الإعلامي والمكتوب، ولاسيما تطعيمه بلغة «الفيس بوك»، وهي ظاهرة أضحتْ مكتسبة وسط المجتمعات ولاسيما العالم الثقافي وبدت تمثل جزءاً أساسياً في تحديد الأحداث وتدقيقها، فاللغة العامية احتلتْ مكانة الفصحى، وأضحت لها مميزاتها وأسلوبها الخاص فبرزتْ كمنهج حتمي لإنجاح الحدث.

هذه المكانة من دون شك أوجدتْ تناقضاً وانفصاماً في الأسلوب ولها تأثيرها ومميزاتها وفق «النظرية المعولمة».

***فقد اللغة قيمتها العبيرية .**

من أهم نقاط إشكالية اللغة العربية أنها أضحتْ ذات مميزات مختلفة في نقل قيمة الفكرة وتحويلها لمجرد صورة من الفراغ الفكري الثقافي، وتتم عملية الفقد هذه ضمن معطيات تدميرية هدامة (إن صح التعبير) بحيث تصبح الفكرة غير متوازنة ومتناسقة مع المضمون وحتى الأسلوب لكن كيف يتم فقد القيمة التعبيرية للغة العربية؟!

يشترط في ذلك أن تخضع اللغة للعديد من التجاذب اللساني غير المنظم فكرياً وثقافياً، بمعنى أن التعبير يتحوّل للابتذال ومناورة يهدف تحقيق قوة الذات وفق اللهوني المضلل البعد عن عمق الفكرة وموضوعية الحدث، أي أن هذا البعد بتكراره يحيل الموضوعية لذاتية والذاتية لموضوعية .

فعند دراسة حدث معين عبر الحوار تبين قراءة الفكرة بتشكيلية مطروحة (بالعنت)وعدم الثبوتية لأنها تمثل توقفاً غير متكامل في تحصين النتائج ولاسيما أن لب الفكرة يخضع للخلل وعدم التوازن بين الشخصية والوسيلة متأثرة بالدوافع العاطفية الآنية (أنانية)و(الزهوانية).

فتتحوّل لصور لاحتْ إلى التبعيض بين الدور الذاتي والموضوعية، إذن فإن فقد القيمة التعبيرية للغة (الفكرة) يكمن في :-

أ – الاستهداء اللغوي دون ضوابط قاعدية.

ب – خلط الفكرة(اللغة)بشوائب الواقع العام.

جـ – حدودية التعبير بأمثلة غير مستندة، وغير متلائمة مع الفكرة.

مقال

عصر اللهاث

كانتْ العصور تُعرف بمخترعاتها ، كما تعرف الأزمنة بابتكاراتها .

فعرف التاريخ زمن النَّار التي اشتعلتْ فأنضجتْ حياة البشرية، وكتب عصر العجلة التي دارت لتحمل الحضارة الإنسانية للأمام، ودّون عصر البخار الذي أنطق صمت الآلات ،حتى جاءتْ عقود أكثر حداثة فعرفنا الكمبيوتر والانترنت وصولاً إلى أوان الهواتف الذكية.

كان الإنسان يستغرق دهراً للانتقال من عصر لآخر حتى اختفتْ المسافات الزمنية ومثلما بدأ المرء يغير سيارته للأحدث والتي تقود نفسها وتختار البقعة التي تقف بها، عوضاً عنه، فإذا هو يبدل حاسوبه وهاتفه ويصبح اللهاث سمته، يجري وراء الابتكار والتجديد حتى لا يكاد يفيد من اختراع قبل يبدل اختياراته لآخر.

متى نهدأ لنعطي أنفسنا مساحة للتأمل ؟!.

لا شك في أن الذين يقدمون لنا هذه المبتكرات، من علماء ومهندسين وباحثين ومفكرين،أفنوا أعمارهم في سبيل ابتكار صغير، كتقنية النانو،التي باتت تستخدم في كل شيء من المطبخ إلى سفن الفضاء، ونحن نستكثر على أنفسنا أن نعرف عنها شيئاً،هذا مثال لا يغني عن محاولة الحصر .

علينا أن ننتقل من عصر اللهاث إلى عصر التأمل، وهو أمر لا يحتاج إلى انتظار، فالحكمة متقدة لمن يأخذ جذوة منها، فيفيد من دفئها ويفيد من نورها.

غني الفؤاد ومابه من علة
غير التصابي في دنئ الاحلام
نثر الورود في زوايا قصره
وتحولت اطيافه اجسام
وتراجعت كل الجراح السابقة
وتواجدت سحباً من الأنسام
وافقت من نومي بكل كابتي
متوشحاً آلمي مع الأيام
ضاعت اغاني النوم بعد سعادةٍ
فصحوتُ والقلب العليل مهان

أ- نوري

قصة

الثـــور

تأليف :على سيف الرواحي

تحوّلتْ نظرة (توم يوركفيلد) نحو أخيه غير الشقيق (لورنس)من شخص كسول بالفطرة إلى شعور متسامح من عدم اللامبالاة، لم يكن لدى (توم)سببٌ ملموس لكي يكرهه ،فـ(لورنس) مجرد شخص تربطه به صلة قرابة ليس إلا ولم يكن تجمع بينهما أي ميول أو اهتمامات مشتركة، لكن في الوقت نفسه لم تكن هناك مناسبة لكي يفتعل (توم) شجاراً معه ،وهو ما يتوق له بشدة، ولكن (لورنس) قد غادر المزرعة في سن مبكرة، معتمداً لفترة على المبلغ من المال كانت قد تركته له أمه، ممتهناً الرسم الذي كان يُدر عليه الشيء الكافي لكي يضمن له عيشة كريمة.

كان(لورنس) متخصصاً في رسم الحيوانات، وناجحاً في إيجاد مشترين لأعماله كان (توم) يشعر ببعض التفوق من الناحية المهنية على أخيه غير الشقيق إذ كان (لورنس) مجرد صبي يلهو بالرسم ليس أكثر وقد يبدو الأمر أكثر سوءاً إذا علمنا أن (توم)أطلق عليه لقب «رسام الحيوانات»، (توم)كان مزارعاً، وتمكن أهمية ذلك في أن مزرعته المسماة (هيلسري) كانت في حوزة العائلة لأجيال عدة ولها شهرة في جودة المواشي التي تربى فيها رغم قلة المصادر فإن (توم)عمل إلى أقصى حدود طاقته لكي يحافظ على أصالة المواشي التي يربيها وفي إحدى الأسواق الشعبية الذي أقيم في منطقته أخيراً كان (توم) قد اعتنى بثور له حتى غدا أعجوبة للناظر، قد لا يحوز هذا الثور إعجاب لجنة تحكيم في مسابقة معتبرة للمواشي، إلا أنه كان ثوراً قوي البنية جميل الهيئة ذا صحة جدية كأي حيوان يتمناه مربي مواشي، كان تعلق (توم) بثوره شديداً حتى أنه أعلن انه لن يبيعه بمائة جنيه،ويعد هذا المبلغ كبيراً في ذلك الوسط الزراعي وغالباً أي شيء يفوق الثمانين جنيهاً كان يغري (توم).

في إحدى الزيارات النادرة لـ(لورنس)، استغل (توم) بمتعة بالغة ذلك الأمر لكي يريه مصدر فخره، ثوره الأشم، قد بدأ لـ(توم) أن حقده القديم لأخيه غير الشقيق انتعش بهذه الزيارة، ذلك إن علمنا أن (لورنس) أصبح أكثر تراخياً وكسلاً في تصرفاته، كما أصبحتْ طريقته في اللبس غير لائقة، ويشوب لهجته شيء من العلو لم يبد (لورنس) أي اهتمام لغلة البطاطا التي يزرعها (توم)، لكنه كان متحمساً لرؤية مجموعة من الأجنة ذات أزهار صفراء احتلت زاوية أحد الممرات، بدأ هذا الأمر مشيناً (لتوم) ومما زاد الأمر سوءاً أن (لورنس) أدلى بثناء بارد على مجموعة من الحملان ذات الوجه الأسود بينما صب جم إعجابه على تشكيلة من أشجار السنديان المتربعة على التلة المقابلة للمزرعة وقد حان الوقت لكي يرى (لورنس)الثور الأعجوبة ومهما أبدى (لورنس) إعجاباً ملؤه الحقد ومهما بدت تهنئته متواضعة وبائسة، فإنه كان من الضروري أن يدلي باعترافه بمحاسن هذا الحيوان العجيب.

بينما كان (توم) في رحلة عمل إلى مدينة (تانتون) قبل بضعة أسابيع تلقي دعوة من أخيه غير الشقيق لزيارة معرضه المقام هناك حيث كانت من بين اللوحات المعروضة لوحة كبيرة الحجم تمثل ثوراً غارقاً حتى ركبتيه في أرض موحلة، كان الثور بلا شك ذا أصل نبيل كما أوحت بذلك اللوحة وكان (لورنس) شديد الاعتزاز باللوحة «إنها أفضل لوحة رسمتها حتى الآن » كان يقول مراراً وتكراراً، وأبدى (توم) موافقته على اللوحة التي وصفها بالخيالية.

والآن فان رجل الألوان والفن على موعد ليرى نموذجاً حياً على القوة والجمال شيء بديع المنظر، ولوحة تتغير فيها الوضعيات في حركة تتبدل في كل دقيقة تمضي، عوضاً عن لوحة ساكنة عبدة لإطار مربع ومعلقة على جدار.

فتح (توم) باباً خشبياً ضخماً كان يؤدي إلى حظيرة مكسوة بالقش .

«هل هو هادئ»؟!.. تساءل الفنان بينما كان يقترب منهما بفضول ثور فتى بمعطف مجعد بنى اللون» يحب اللهو في بعض الأحيان» أجاب (توم) تاركاً أخاه في حيرة من طبيعة هذا اللهو.

قام (لورنس) بالتعليق على الثور بصورة آلية ثم سأل بعض الأسئلة الشخصية كعمره وما شابه ثم بكل سلاسة انتقل إلى موضوع آخر.

« هل تذكر اللوحة التي أريتك إياها في (تانتون)؟.. سأل (لورنس)، نعم أجاب (توم)، ثم أضاف «ثور أبيض الوجه واقف في أرض وعرة شخصياً لا أحبّذ هذا النوع الهجين من الحيوانات، ذا النظرة البهيمة العجفاء التي لا حياة فيها، وفي اعتقادي أنه من السهل رسمها بتلك الطريقة، في المقابل فإن هذا الثور في حركة مستمرة وحيوية أليس كذلك يا ملاكي ؟»..

« لقد قمتُ ببيع تلك اللوحة « .أعلن (لورنس) بلهجة تنم عن رضا تام « أحقاً فعلتُ «؟»، قال (توم) « من الجيد سماع ذلك، أتمنى أن تكون قد حصلتَ على مبلغ مرض لها ؟».

« لقد حصلتُ على ثلاثمائة جنيه». قال (لورنس).

التفت جنيها (توم) بينما تصاعدت في وجهه موجة غضب ثلاثمائة جنيه للوحة على القماش رسمها أخوه غير الشقيق!! بينما ثوره المصون بالكاد سيباع بمائة جنيه أي أن اللوحة تساوي ثلاثة أضعاف الثور الحقيقي .

لقد كانت إهانة قاسية (لتوم) خصوصاً أنها تؤكد تفوق (لورنس).

كان في نية المزارع الشاب أن يُنزل (لورنس) من عليائه حين يريه جوهرة مقتنياته، لكن الآية انقلبتْ عليه، وبدأ لـ(توم) أن ثوره فقد قيمته وصار ارخص من ثور مرسوم على لوحة، لقد كان ذلك ظلماً مجحفاً إذ أن اللوحة ليستْ أكثر من محاكاة مزيفة للحياة، أي أن ثوره هو الأصل الحقيقي، ملك في محيطه وسيد في هذه الأنحاء من الريف.

ولسوف تجوب سلالته من بعده هذه البقاع وتتغذى من مراعيها وتلالها ولسوف تملأ الحظائر وستتلون الأراضي بلون جلدها الأحمر، وسيعجب الرجال بعين بصيرة وفاحصة وسيقلون إن أصل هذه السلالة نبيل.

وفي أثناء كل هذا ستكون اللوحة معلقة بلا حياة يعلوها الغبار وتكون بلا معنى عندما تغطيها بغطاء.

كانت تلك الأفكار تتلاحق في رأس (توم) من غير أن يقدر أن يعبر عنها بكلمات لأنه إذا أعطى صوتاً لكلماته، فإنها ستكون صريحة وقاسية.

« قد يوجد من المغفلين الحمقى من لا يجد غضاضة في هدر ثلاثمائة جنيه على قطعة من الألوان على الورق ولا أستطيع القول أنني أحسدهم على ذوقهم لكني أفضل الحصول على أصل الشيء عوضاً عن صورة له « .

قال ذلك (توم) وهو يشير نحو الثور برأسه الذي كان ينظر بدوره ناحيتهم برأس شامخ خافضاً قرنيه كأنه يلهو مع نفسه، لكن لحظات كان يهز رأسه بصبر نافذ وضحك (لورنس) بصورة مستفزة تدل على استمتاعه التام بما يحدث أمامه.

« لا أظن أن المشتري لقطعتي من الألوان على ورق كما تدعوها قلق بشأن هدر ماله .. وكلما علا صيتي وتوسعت شهرتي فإن أعمالي الفنية تُدر ربحاً جيداً ما دمت تعلم كيف تنتقي الفنانين المناسبين ذوي المستقبل الواعد من ناحية أخرى فلا يمكنني القول إن ثورك العزيز سيدر مبلغاً أكثر كلما احتفظتَ به لوقت أكبر لأنه سيأتي عليه يوم لا يساوي فيه غير بضعة جنيهات بعد أن يغدو مجرد حوافر وعظام على جلد بينما في الوقت نفسه فإن ثوري أنا سيباع بمبلغ ضخم لمعرض فني ما « .

وبذلك بلغ السيل الزبى، وتكاتفت ثواني الحقيقة مع البهتان والاهانة لتكسر آخر شعرة من ضبط النفس لدى (توم يوركفيلد)وكان في اليد اليمنى لهذا الأخير عصا من خشب السنديان وبيده اليسرى أمسك (لورنس) من ياقة قميصه الحريري لم يكن (لورنس) بالرجل المقاتل، وخوفه من العنف الجسدي افقده توازنه بالدرجة نفسها التي أفقد الغضب إتزان(توم)، وقد عرف عن ثور (توم) ذكاؤه الفطري الذي بفضله يستطيع الإحساس بحركة البشر وضجيجهم من حوله، وهكذا في خضم قتال (توم)، مع (لورنس) ارتأى الثور بكل سرور أن ينضم (لورنس) في كتفه اليسرى وهو لا يزال طائراً في الهواء من النطحة الأولى وكان في نيته أيضاً أن يحطم أضلاع (لورنس) بركبتيه الهائلة بعد أن يسقط أرضاً، وحده تدخل (توم) ما منع الثور من القيام بالحركة الأخيرة لكن عدا ذلك فلقد لقن الثور (لورنس) درساً لن ينساه .

وبكل إخلاص ونقاء سريره اعتنى (توم) بأخيه غير الشقيق المصاب حتى يشفى من جروحه التي تكونت من انخلاع كتف وكسر ضلع أو اثنين وانهيار في الأعصاب

حننت هذه الحادثة قلب (توم)، فلم يعد يحمل ضغينة ضد أخيه غير الشقيق، قد يُباع ثور (لورنس) بثلاثمائة جنيه أو حتى بستمائة، وقد يعجب به ألف حين يعرض في معرض فني مهم لكنه لن يكون في مقدوره أن يرمي برجل من كتفه ويطعنه في إضلاعه، وهو طائر في الهواء كل ذلك أنجزه ثور (توم) بفخر واعتزاز لن يستطيع أحد أن يسلبه هذا الانجاز .

استمر (لورنس) في رسم الحيوانات وتوالتْ نجاحاته كذلك، لكن مواضيع رسوماته أصبحتْ حيوانات محدّدة مثل الهررة أو صغار الظباء وما شابهها ولم يعد يرسم الثيران أبداً.

بمناسبة حلول..

عيد الأضحى المبارك

يسعدنا أن نتقدم إلى

كافة العاملين بوزارة العدل

بأجمل التهاني وأرق الأماني

وأخلص التبريكات سائلين

المولى عز وجل أن يعيده عليكم

بالخير واليُمن والبركات

وعلى بلادنا بالأمن

والاستقرار

كل عام وأنتم بخير

وزارة العدل

العدالة
صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

هاتف - 0214808432
بريد مصور - 0214808432

إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة

طبعتْ بمطبعة
العدل